متى كانت رخصة الأحرف السبعة؟

WHEN DID THE PERMISSION OF (ALHROOF ASABAAT)?

الدكتور: رضوان لخشين
جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

Dr. Redwan LEKHCHINE
University of EL AMIR AEK – Constantine

redlek21@gmail.com

استلم:	**2019/09/23**	***Received:***	قُبل للنشر:	**2019/11/17**	***Accepted:***

ملخص:

هذا البحث دراسة لمسألة متعلقة بحديث الأحرف السبعة، وهي مسألة تحديد تاريخ وجود رخصة الأحرف السبعة، ومتى كانت؟، وما دلائل ذلك من الأحاديث النبوية وحوادث السيرة النبوية؟، وقد تناولت بالدراسة بعض الأحاديث الواردة في ذلك، تخريجا واستنباطا، وخلصت إلى أن تاريخ رخصة الأحرف السبعة كان بعد السنة السابعة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، والله أعلم.

الكلمات المفتاحية: تاريخ؛ رخصة؛ الرخصة؛ حديث الأحرف السبعة؛ أضاة بني غفار.

Abstract

This research is a study of Issue in Hadith (alahrouf asabaat) this issue is when and where it was the Hadith of (alahrouf asabaat)? And what is the evidences for that? The result after searching That is the timing of Hadith (alahrouf asabaat) after Seven years Of the migration of Muhammad peace be upon him .

Keywords : *Story; permission; Bani Ghaffar land; alahrouf asabaat.*

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الملك الحق المبين، الحمد لله المتفضل بالنعم على العبيد، هدى إلى الدين القويم والتوحيد، وأرسل خير رسله محمدا صلى الله عليه وسلم بالقرآن المجيد، كلام رب العالمين، وخير كتبه أجمعين، وجعلنا خير أمة أخرجت للناس لما اصطفاه بميراث الكتاب، قال سبحانه وتعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر: ٣٢]، فيا فلاح من لآياته تدبر وتأمل، ويا سعادة من بعلومه اشتغل.

ولا شك أن علوم القرآن الكريم كثيرة ومتنوعة، يأخذ بعضها بزمام بعض، فلبعضها من علوم اللغة النسب الأصيل، ولبعضها صلة بعلوم الرواية منذ أمدها الطويل، ولبعضها من علوم القراءات المقام الجليل، وهكذا بينه وبينها تتداخل المعارف والمباحث.

ولا يخفى على كل ذي اطلاع أن من مسائل علوم القرآن مسائل طويل ذيلها، كثير نوالها، خطير مقامها، ولعل من أشهرها مسألة الأحرف السبعة، فهي من المسائل الكبيرة والخطيرة، وبعيدا عن تهويلها وتخويف القارئ مما سأكتبه في هذا البحث فيها، أقول:

إن هذه المسألة من المسائل الكبيرة، التي لها تعلقات بعلوم ومسائل أخرى، رأيت في هذا البحث والورقات أو أسلط الضوء على واحد من جوانب هذه المسألة، ألا وهو تاريخ ورودها ووجودها، ومتى كانت؟ وما هي الدلائل على ذلك؟، وكيف يمكننا تحديد ذلك من خلال استجماع بعض القرائن من مروياتها؟.

وسعيا لحسن عرض البحث والكلام في متعلقاته ومسائله رأيت تقسيمه كالآتي:

توطئة : وهي ما مر بين ناظريك هنا.

المبحث الأول: في ذكر بعض مرويات المسألة عرضا ودراسة.

المبحث الثاني: في ذكر موضع أضاة بني غفار، أين هو؟ والخلاف فيه .

المبحث الثالث: في ذكر تاريخ ورود النبي صلى الله عليه وسلم على الأضاة.

المبحث الرابع: تتمات وتكملات متعلقة بالمسألة.

وآخر البحث خاتمته، وقائمة بأهم المصادر والمراجع المعتمدة فيه.
وهذا أوان الشروع في المقصود، وافتتاح الكلام في أول مباحث هذا البحث فأقول مستعينا بالله تعالى.

المبحث الأول: بعض مرويات المسألة عرضا ودراسة.

يعلم كل مطلع على مباحث علوم القرآن بعامة، وعلم القراءات بخاصة أن مرويات الأحرف السبعة كثيرة، ألِّفت فيها – جمعا ودراسة – مؤلفات عدة، قديما وحديثا، وليس يُعنى بحثنا هذا بما اعتنت به بحوث من تقدم، وإنما يُعنى باختيار جملة من تلك المرويات المعينة على التحديد الدقيق لتاريخ تلك الرخصة، ولذا سيرى القارئ قلة في الروايات، والأحاديث المذكورة، فلا عجب وقد وضح السبب.
وسأشرع هاهنا بسردها وذكر تخريجها، والكلام على المباحث المهمة، المفيد لنا في موضوعنا منها، مجتنبا الإطالة في الجوانب التي تقل علاقتها ببحثنا.
كما أني سأعمد إلى ترتيبها ترتيبا زمنيا بحسب ما ظهر لي من قرائن معينة على ذلك، ووجه ذلك ما يلي:
أن جملة تلك الأحاديث مضمونها أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن بينهم اختلاف في القراءة، فكانت قراءتهم سواء، ولم ينكر بعضهم على بعض، ثم لما كانت رخصة الأحرف السبعة التي كانت سببا في تعدد القراءات، اختلف القراء من الصحابة، فأنكر بعضهم على بعض، وتحاكموا في ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعرَّفهم سبب اختلافهم، وأعلمهم أن اختلافهم رحمة ورخصة من الله سبحانه، فعُلمت تلك الرخصة بعد ذلك وعَذر كل واحد الآخر، وقرأ كل بما تَعلَّم، فنتج من هذا أن ترتيب تلك الأحاديث زمنيا، أن تكون أحاديث حكاية الاختلاف الذي وقع بين الصحابة في التلاوة وترافعهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم هي السابقة زمنا، ووقوعا، ثم تليها أحاديث بيان سبب الاختلاف، وذكر رخصة الأحرف السبعة، وترك الصحابة الإنكار على بعضهم في التلاوة.
وهنا لفتة مهمة، وملحظ قوي من اللازم الإشارة إليه، وهي أن ترتيب هذه الأحاديث هو باعتبار وقوعها بالنظر إلى الصحابة الذين رووها، وأحوالهم مع تلك الروايات، أما باعتبار وجود الرخصة في

ذاتها بغض النظر عن الأحاديث التي ذكرتها، وأشارت إليها، وبغض النظر عن الصحابة رُواتِها، فأكيد أن الرخصة التي كانت بين جبريل عليه السلام وبين النبي صلى الله عليه وسلم كانت أولا، وما ترتب عنها من اختلاف في القراءة كان أولا، ثم انتقل هذا الاختلاف من النبي صلى الله عليه وسلم الذي علمهم إلى الصحابة فقرأ بعضهم عند بعض فاختلفوا فتحاكموا فبين لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن سبب الخلاف هو الرخصة التي جاء بها جبريل عليه السلام.

وهذا الملحظ يُبيِّن لنا وجه أن يكون الصحابي الواحد يَروي عن نفسه الاختلاف مع صحابي آخر في القراءة، وتحاكمه معه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في شأن اختلافهما، ثم يكون هذا الصحابي نفسه هو راوي حديث رخصة الأحرف السبعة، رواية تقرير وبيان من غير أن يكون فيه ذكر للاختلاف في التلاوة، كما هو الحال في مرويات أبي بن كعب رضي الله عنه كما سيأتي. فقد كان رضي الله عنه على غير علم بالرخصة فوقع منه ومن غيره الاختلاف فتحاكما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمهم السبب فصار أبي رضي الله عنه بعد ذلك يروي حديث سبب الرخصة من غير ذكر لحادثة التخاصم والتحاكم، والله أعلم.

ونخلص مما تقدم ملخصين أن رخصة الأحرف وُجدت وكان من أثرها تعدد أوجه القراءة، فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابة بها، فكان اختلافهم بعد ذلك، وترافعهم وتحاكمهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فكان بعد ذلك أن أخبرهم عليه الصلاة والسلام بالسبب في ذلك وأنه رخصة الأحرف السبعة.

وعلى هذا الأساس يكون ترتيب تلك الأحاديث على مجموعتين كالآتي:

المجموعة الأولى: أحاديث تحكي الخلاف بين الصحابة وتحاكمهم.

المجموعة الثانية: أحاديث تحكي ورود رخصة الأحرف السبعة وأنها رحمة من الله سبحانه بالأمة.

أوردها الآن على هذا الترتيب، وأعلق بعد ذلك على كل حديث بمجموعة من الملاحظات والمسائل فأقول مستعينا بالله تعالى:

□

المجموعة الأولى: .

أولا: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

*. عن عمر بن الخطاب **رضي الله عنه** قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت كذبت أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها فقال « **أرسله اقرأ يا هشام** « . فقرأ القراءة التي سمعته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « **كذلك أنزلت** « . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « **اقرأ يا عمر** «. فقرأت التي أقرأني فقال « **كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه** «[1].

ثانيا: حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

*. عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال: قرأ رجل عند عمر فغير عليه فقال: قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يغير علي، قال: فاجتمعنا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال: فقرأ الرجل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: «**قد أحسنت**»، قال: فكأن عمر وجد من ذلك، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « **يا عمر، إن القرآن كله صواب ما لم يجعل عذاب مغفرة أو مغفرة عذابا**»[2].

وحديث طلحة رضي الله عنه يقرب من حديث عمر رضي الله عنه ولذا جمعتهما، وحديث

(1).أخرجه البخاري (7111) وفي مواضع أخرى.

(2).أخرجه أحمد (16366) بسند حسن، وانظر: تحقيق المسند (285/26).

عمر رضي الله عنه من الأحاديث العظيمة في هذا الباب، وتحته جملة من المسائل المتعلقة ببحثنا، نوردها كالآتي:

1: صحابيا الحديث.

عمر بن الخطاب أبو حفص الفاروق القرشي، سابق من السابقين، وإمام من المهتدين، وأحد الخلفاء الراشدين، أسلم بمكة في حدود السنة الخامسة من البعثة[1].

وأما هشام بن حكيم فهو سيد من سادات قريش، قال ابن سعد: «وَأَسْلَمَ هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ»[2]، وذكر هذا أيضا ابن عبد البر في «الاستيعاب»[3]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»[4]، وابن الأثير في «أسد الغابة»[5]، وغيرهم[6].

2: متى كان الحديث.

(1) وهو ما تفيده بعض الروايات في سيرته فقد جاء عند الذهبي رحمه الله في «سير الأعلام» (152/1) أنه أسلم في زمن خروج من خرج من المؤمنين مهاجرا للحبشة، وكان ذلك سنة خمس بعد البعثة على ما نسبه للواقدي أيضا.

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (57/6).

(3) (1538/4).

(4) (6/74).

(5) (372/5).

(6) كالمزي في تهذيب الكمال (195/30)، وقال تقي الدين الفاسي في «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (180/6): «وذكره محمد بن سعد في «الكبير» في الطبقة الرابعة، ممن أسلم يوم فتح مكة،: ... وذكره في «الصغير» من الطبقة الخامسة، فيمن أسلم بعد فتح مكة». وهو كذلك في الطبقات الصغير (139/1) تحت عنوان (الطبقة الخامسة ممن أسلم بعد فتح مكة)، وليس هذا من التعارض والله أعلم، ذلك أن ابن سعد نفسه في تراجم هذه الطبقة نفسها يصرح فيقول: (أسلم يوم الفتح) وذلك في خمس تراجم كما في (137/1، 138) وظاهر صنيعه في سوق التراجم يدل على أنه يرى أن هشاما أسلم يوم الفتح ذلك أن ساق ترجمته وسط تراجم صرح فيها بإسلام أهلها يوم الفتح، فالظاهر أن مقصود في عنوان الطبقة الخامسة (ممن أسلم بعد فتح مكة) أي بعد وقوع فتحها واستسلام أهلها للنبي صلى الله عليه وسلم وعفوه عمن ظلمه منهم، ومن يسمون بالطلقاء، وقد ذكر المؤرخون أن هشاما كان من الطلقاء، والله أعلم.

أكيد أن حديث عمر وهشام هذا كان بعد مدة من إسلام هشام بن حكيم رضي الله عنه، وهي مدة تكفيه لأن يحفظ شيئا من القرآن مما تصح به صلاته، ويحفظ فيه سورة الفرقان التي اختلفا فيها، وأكثر من ذلك أنه حفظها تلقيا من النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه قوله: « **أقرأنيها رسول الله** صلى الله عليه وسلم »، وقد علمنا من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم أن فتح مكة كان لعشر ليال باقية من رمضان للسنة 8 من الهجرة النبوية، واشتغل بعدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأسيس دولة مكة الجديدة، وبث الأمن فيها ومن حولها، فكانت غزوة حنين، والطائف، وبعدهما عمرة الجعرانة في ذي القعدة من العام الثامن، وبعد كل ذلك رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فبلغها في أواخر ذي القعدة[1].

فالذي يظهر أن تفرغ هشام لأخذ شيء من القرآن الكريم، وتفرغ النبي صلى الله عليه وسلم ليُقرِأه شيئا من القرآن وسورة الفرقان، وأن يكون هشام في الصلاة في مكان يمكن لعمر رضي الله عنه أن يسمعه يقرأ فيه، ثم يحاكمه ويرفع أمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والأقرب أن ذلك في المسجد حيث يجتمع الناس قياسا على تلك الحوادث التي وقعت بين غيرهما من الصحابة، كل ذلك إنما يكون حال رجوع المسلمين إلى المدينة، وعلى هذا التقدير يكون حديث عمر وهشام في ذي الحجة من سنة 8 من الهجرة، أو قبله بقليل أو بعده بقليل، والله أعلم.

يستفاد من سياق الحديث وأحوال أصحابه قرائن أخرى تعين في تحديد تاريخ الحديث، وهي أن عمر الفاروق الملهم، مع ما هو عليه من العلم بحال أخيه هشامِ بن حكيم رضي الله عنه حديثِ العهد بالإسلام، ومع ما لعمر رضي الله عنه من فضل وعلم وسابقة في الإسلام، مع جميع هذا نرى عمر رضي الله عنه ينكر على هشام إنكارا شديدا، وذلك تعظيما لحرمة القرآن الكريم ولا شك، لكن هذا يدل صريحا على عدم دراية عمر رضي الله عنه بهذه الرخصة، وهذه الأحرف السبعة قبل هذه الحادثة، وعندما يكون عمر رضي الله عنه الذي كان لا يغيب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نادرا لا

(1) انظر: المباركفوري، الرحيق المختوم، (398).

يعلم بخبر هذه الرخصة وهذا الاختلاف، علمنا من ذلك أن تلك الرخصة لم يمض على وجودها، وظهور أثرها زمن كبير، عن زمن هذه الواقعة بن عمر وهشام رضي الله عنهما.

يقول ابن حجر رحمه الله مشيرا إلى بعض ما سبق: « ... وإنما ساغ له – أي لعمر – ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابقته بخلاف هشام فإنه كان قريب العهد بالإسلام فخشي عمر من ذلك أن لا يكون أتقن القراءة، بخلاف نفسه فإنه كان قد أتقن ما سمع، وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما، ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده، ولأن هشاما من مسلمة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه على ما نزل أخيرا فنشأ اختلافهما من ذلك، ومبادرة عمر للإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**» إلا في هذه الوقعة»[1]. وهذا الحمل الذي ذكره الحافظ رحمه الله يحتمل وجهين:

أحدهما: أن حديث الأحرف السبعة كان موجودا قد حدَّث النبي صلى الله عليه وسلم به بعض الصحابة، ولم يعلمه عمر رضي الله عنه.

والثاني: أن حديث الأحرف السبعة لم يكن موجودا فلم يعلمه لا عمر ولا غيره.

وهذا الثاني أقرب لظهور عدم العلم بالحديث عند جمع من الصحابة، فليس فقط عمر الذي لم يعلم به، بل لم يعلم به لا هو، ولا أبي وابن مسعود، ولا غيرهم ممن لم يسم في الحديث، والله أعلم.

ومما يستفاد منه في تقريب تاريخ الحديث ومعرفته قوله صلى الله عليه وسلم: «**هكذا أنزلت**» فتلك الخلافات منزلة من رب العزة والجلال، قرآنا عربيا، وإذ يجهلها عمر رضي الله عنه ولم يدرها، احتمل ذلك بقوة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بها من قبل في صلاة ولا خطبة ولا نحوها، فجهلها عمر رضي الله عنه، وهذا الاحتمال وارد في جميع أحاديث اختلاف الصحابة في التلاوة، فظهر من هذا أن تلك الاختلافات في التلاوة لم تكن موجودة، ولا معروفة عند الصحابة من

(1) ابن حجر، فتح الباري، (25/9 26). وانظر: القسطلاني، إرشاد الساري، (451/7).

قبل، وإلا لعلموا بها سواء من تعليمه صلى الله عليه وسلم أو من تلاوته للقرآن الكريم في مجالسه، وخطبه، وصلاته، وغيرها. فتلك الاختلافات قريبة العهد في نشأتها من زمن هذه الأحاديث التي تحكي اختلاف الصحابة، وليست بعيدة الزمن عنها. فهي بذلك قريبة من زمن حديث عمر وهشام والذي قدرناه في أواخر 8هـ وأوائل 9هـ، فستكون قبل هذا التاريخ بزمن يسير.

ولما كانت تلك الحروف منزلة أيقنا أنها كانت من جبريل عن رب العالمين سبحانه. فليست مما يدخله الاجتهاد، ولا من اللهجات التي قد تسوغ على لسان من يقرأ تسهيلا عليه، بل هي منزلة من الله سبحانه.

ثالثا: حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

*. عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلاَةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ، **فَقَرَآ، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم شَأْنَهُمَا**، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ، وَلاَ إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَا قَدْ غَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا، فَقَالَ لِي: «**يَا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقْرَإِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ، حَتَّى إِبْرَاهِيمُ** صلى الله عليه وسلم »[1].

(1).أخرجه مسلم (1856). وفي رواية أحمد (21149)، أنه اختلف مع ابن مسعود رضي الله عنهما، وسندها صحيح كما أفاده محققوا المسند (84/35)، وفي رواية أنه اختلف وابن مسعود ورجلا آخر وسندها صحيح على شرط الشيخين كما ذكر محققوا المسند (86/35).

*. عن أبي بن كعب قال: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم آية، وأقرأها آخر غير قراءة أبي، فقلت: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت: والله لقد أقرأنيها كذا وكذا، قال أبي: فما تخلج في نفسي من الإسلام ما تخلج يومئذ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت: يا رسول الله، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: «بلى « قال: فإن هذا يدعي أنك أقرأته كذا وكذا، فضرب بيده في صدري، فذهب ذاك، فما وجدت منه شيئا بعد، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أتاني جبريل وميكائيل، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأه على حرفين، قال: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف** «[1].

1: صحابي الحديث.

هو أُبَيٌّ بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري المدني، سيد القراء، ومن أقرأه النبي صلى الله عليه وسلم بأمر من الله سبحانه.

2: متى كان الحديث.

جاء في حديث أبي رضي الله عنه هذا أنه كان: «**في المسجد**» وهذا الإطلاق، مع الألف واللام، دال على أنه المسجد المعلوم الذي يعرف عند الإطلاق، وهو المعهود ذهنا عند كل مسلم وهو المسجد النبوي، ولم يكن المسجد النبوي إلا في المدينة.

ذكر ابن حجر رحمه الله أن في بعض روايات الحديث أن السورة المختلف فيها هي سورة النحل[2]، وهي من السور المكية على رأي الجمهور[3] وهو الصحيح، فحين تكون السورة مكية، ولا يعلم هؤلاء الصحابة جميعا، ما ورد فيها من اختلاف في القراءة إلى أن يكون العهد المدني، والمسجد النبوي، فهذا دليل على تأخر رخصة الأحرف. خاصة إذا علمنا أن في بعض الروايات أن أحد

(1) أخرجه أحمد (21092) بسند صحيح.
(2).ابن حجر، فتح الباري، (24/9).
(3). عبد الرزاق حسين، المكي والمدني، (353/1).

الصحابة المختلف معهم هو ابن مسعود رضي الله عنه الهذلي السابق بالإيمان، الذي أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن بمكة. وسمع منه القرآن بمكة.

ويظهر جليا من هذا الحديث أن سيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه لم يكن على دراية بأمر رخصة الأحرف السبعة، فوقع له بسببه ذلك الشك، فلما علم بأمر الأحرف السبعة استقر حاله وذهب عنه ما كان يجد، فهذا العلم أذهب عنه أثر عدم العلم، وسنعود لهذه النقطة بعد قليل.

ثم إن حديث أبي رضي الله عنه الأول والثاني يظهر أنها حديث واحد روي بالمعنى، إذ يستحيل أن يتكرر مع أبي مثل هذا الحال من التكذيب والشك وعدم العلم بالرخصة حتى يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم هو يُعلِمه بها، وكذا ما قد يقع في أحاديث أخرى نحو هذا مع غيره من الصحابة، والله أعلم.

رابعا: حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

*. عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود، قال: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من الثلاثين، من آل حم قال: يعني الأحقاف قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين، قال: فرحت إلى المسجد، فإذا رجل يقرؤها على غير ما أقرأني، فقلت: من أقرأك؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فقلت لآخر: اقرأها، فقرأها على غير قراءتي وقراءة صاحبي، فانطلقت بهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله، إن هذين يخالفاني في القراءة؟ قال: فغضب، وتمعر وجهه، وقال: « **إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف** «- قال: قال زر: وعنده رجل - قال: فقال الرجل: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما أقرئ، فإنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف قال: قال: عبد الله: « **فلا أدري أشيئا أسره إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو علم ما في نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم**؟ « قال: «والرجل هو علي بن أبي طالب، صلوات الله عليه»[1].

(1).أخرجه أحمد (3981).

وفي رواية عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رجلا قرأ آية سمعت من النبي **صلى الله عليه وسلم** خلافها فأخذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**كلاكما محسن**». قال شعبة أظنه قال: «**لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**»[1].

أولا: صحابي الحديث.

هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي المكي، أسلم بمكة أول عام من البعثة، فقيل كان سادس من أسلم، فهو من السابقين الأولين، والسادات المهاجرين، إمام من الأئمة في العلم والهدى.

ثانيا: متى كان الحديث.

تقدم في حديث أبي رضي الله عنه أن في بعض رواياته ذكر ابن مسعود من بين الصحابة الذين تنازعوا، واختلفوا في التلاوة، وعليه فتاريخهما واحد، ويشهد لذلك ورود كلمة المسجد على ما سبق توجيهه في الحديث السابق.

غير أن ما يعكر على القول بالاتحاد الحديث والحادثة، أن في هذا الحديث التصريح بأن السورة المختلف فيها هي سورة الأحقاف، وفيه أيضا من القرائن ما يختلف فيها عن الأول ففي هذا الثاني لم يذكر شك أي أحد من المختلفين، وفيه ذكر قول علي رضي الله عنه، وجواب النبي صلى الله عليه وسلم كان مختلفا عما تقدم، فيحتمل بقوة أن يكون الحديثان متغايرين.

ومع هذا فهو شبيه بالحديث السابق في قرائن تحديث زمنه وهي كالآتي:

*. فقد ورد فيه ذكر المسجد، وبينا سابقا وجه الاستدلال في ذلك.

*. أن سورة الأحقاف التي هي من السور المكية لم يعلم ابن مسعود رضي الله عنه ما فيها من الاختلاف في القراءة، وهذا يحتمل احتمالات:

إما أنها لم تنزل بمكة بل نزلت بالمدينة، وهذا باطل فهو خلاف الإجماع على مكيتها.

---

(1).أخرجه البخاري (2279).

فإذا كان كذلك احتمل الأمر أن تغاير القراءة كان موجودا في السورة زمن نزولها بمكة، ولم يَعلَم به الصحابة، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم علَّمهم تلك الاختلافات ونسوها، أو سمعوه يقرؤها، ولم ينتبهوا إليها، أو لأنهم لم يُخبَروا بها، ولم يُعَلَّموها، ولم يسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها، وكل هذا الاحتمالات ما بين باطل، وبعيد جدا، فجميعها غير مقبول.

*. فلم يبق من الاحتمالات إلا أن يكون ابن مسعود رضي الله عنه حفظها على حرف بمكة، أو بالمدينة، ثم علَّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيره بالمدينة على حرف آخر، وآخر على حرف ثالث، وهكذا فوقع الاختلاف يومها، أي بالمدينة.

وهنا تنبيه وهو أن ابن مسعود رضي الله عنه على سابقته في الإسلام، وإسلامه بمكة لا يلزم أن يكون حفظ جميع القرآن المكي، بل لقد صحت الروايات بأنه حفظ بعض القرآن المكي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم[1]، فيجوز أن تكون سورة الأحقاف مما تأخر حفظه لها إلى وقت العهد المدني.

خامسا: حديث أبي جهيم رضي الله عنه.

*. عن أبي جهيم: أن رجلين اختلفا في آية من القرآن، فقال هذا: تلقيتها من رسول الله **صلى الله عليه وسلم** ، وقال الآخر: تلقيتها من رسول الله **صلى الله عليه وسلم**. فسألا النبي **صلى الله عليه وسلم** ، فقال: « **القرآن يقرأ على سبعة أحرف، فلا تماروا في القرآن، فإن مراء في القرآن كفر** »[2].

1: صحابي الحديث.

أبو جهيم بن الحارث بن الصمة من الأنصار من بني النجار، فهو مدني.

2: متى كان الحديث.

(1) انظر: محمد الطاسان، المصاحف المنسوبة للصحابة، (368). وابن النحاس، الناسخ والمنسوخ، (483)، والقرطبي، الجامع، (53/1، 58).

(2).أخرجه أحمد (17542) وهو صحيح على شرط الشيخين.

يظهر من الحديث أنه كان بالمدينة لأجل راويه، فهو من رواية صحابي مدني، وليس ثمة من القرائن ما هو صريح في ذلك. وأوردته هنا لشبهه بحديث هشام وعمر رضي الله عن الجميع.

غير أنه من اللافت للنظر أن كل الأحاديث الواردة في موضوع الأحرف السبعة احتفت بها قرائن كونها مدنية، ولم يرد فيها ما يجعلها بمكة. فأما دليل من جعلها بمكة لعلة أن الاختلاف في التلاوة وقع في القرآن المكي، فهذا له جواب سيأتي.

المجموعة الثانية: .

أولا: حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:» **أتاني جبريل، وميكائيل، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف واحد، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأه على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، ما لم تختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة**»[1].

1. صحابي الحديث.

هو نُفيع بن الحارث بن كِلدَة، اشتهر بكنيته، وهو مولى النبي صلى الله عليه وسلم، تدلى في حصار الطائف من حصنها ببكرة، وفر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلم على يده، وأعلمه أنه عبد، فأعتقه[2].

2. متى كان الحديث.

نفيع رضي الله عنه ممن أسلم زمن الطائف، أسلم في ذي القعدة من السنة الثامنة للهجرة، إذا فروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم متأخرة كذلك، وهذا الاستدلال يكون قطعيا إذا أثبتنا:

(1).أخرجه أحمد (20425، 20514) وهو صحيح بمجموع الطرق.

(2).أخرجه أحمد (17530) وسند صحيح كما قال محققوا المسند.

* أن الصحابي نُفيعا رضي الله عنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم مباشرة، ولم يروه عن غيره من الصحابة.

*. ثم أن نتيقن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحدث بالحديث قبل المرة التي سمِعَه فيها أبو بكرة رضي الله عنه.

فأما الأولى فيؤخذ من ظاهر الرواية وقول الصحابي: (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: .....)، لكنها ليست نصا في المسألة. فصيغة (قال) من الصيغ المحتملة للسماع وعدمه.

وأما الثانية فإثباتها يحتاج إلى بحث وبحث طويل جدا جمعا وتخريجا، وهو من الصعوبة بمكان.

ثانيا: حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

*. عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ عِنْدَ **أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ**، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، **فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ»، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا»**[1].

1. صحابي الحديث.

هو أبي بن كعب رضي الله عنه وقد تقدم ذكره.

2. متى كان الحديث.

يمكننا الكلام في تاريخ هذا الحديث من جوانب:

(1). أخرجه مسلم (1858) وغيره.

الجانب الأول: أنه من رواية أبي بن كعب رضي الله عنه الأنصاري المدني، الذي تقدم معنا أنه كان على غير دراية برخصة الأحرف السبعة ثم عرفها، فأكيد أن هذه الأحاديث التي حدث بها أبي رضي الله عنه عن كيفية وقوع رخصة الأحرف، والمحاورة التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين جبريل عليه السلام، إنما كانت بعد تلك الأحاديث التي كان فيها على غير علم بهذه الرخصة ووجودها، فهذه الأحاديث هي العلم الذي أذهب عنه الشك الذي كان فيه.

الجانب الثاني: إن ما تقدم تقريره في حديث عمر وهشام رضي الله عنهما، يدل على تأخر رخصة الأحرف السبعة إلى قريب من زمن فتح مكة سنة 8هـ، وهو ما ينسجم مع عدم علم كثير من الصحابة أولي الفضل والسابقة والدراية بهذه المسألة كعمر وابن مسعود وأبي وغيرهما، هذه القرائن تجعل القول الظاهر الصواب هو القول بتأخر أحاديث رخصة الأحرف السبعة إلى أواخر العهد المدني، كما سبقت الإشارة إليه.

الجانب الثالث: وردت في رواية هذا الحديث لفظة مهمة جدا، لها أثرها العظيم في تحديد تاريخه وهي قوله رضي الله عنه: « أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ عِنْدَ **أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ** ». فأين تقع هذه الأضاة؟، ومتى وردها النبي صلى الله عليه وسلم؟. فهما مبحثان نطرقهما فيما يلي:

المبحث الثاني : أين تقع أضاة بني غفار؟.

الأضاة لغة: « الأَضاةُ، كحَصاةٍ: الغَديرُ؛ كَمَا فِي الصِّحاحِ. وَفِي المُحْكَم: الماءُ المُسْتَنْقِعُ مِن سَيْلٍ وغيرِهِ. وَفِي التهْذِيبِ: الأضاةُ: غَديرٌ صَغيرٌ، وَهُوَ مَسِيلُ الماءِ إِلَى الغَديرِ المُتَّصلُ بالغَديرِ. وحَكَى ابنُ جنِّي فِي الجمع أضَوات بالتَّحْرِيكِ، ويقالُ: أَضَيَاتٌ»[1].

(1) الزبيدي، تاج العروس، (84/37).

وبنو غِفار: قبيلة من قبائل العرب المشهورة، وغِفار الذي هو نسب القبيلة هو غِفار بن مُلَيل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن بزار بن معد بن عدنان.

كانوا حول مكة ومن مياههم: بدر. ومن أوديتهم: ودّان وقد قاتلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين، وعددهم ألف. ومن الغفاريين سيدنا أبو ذرٍّ الغِفاري وأخوه أُنيس ومنهم: إيماء بن رخصة، وأبو بصرة الغفاري واسمه جميل، وابن آبي اللحم، وأبو رَهْم رضي الله عنهم[1].

فـ «**أضاة بني غفار**» مما تقدم مستنقع ماء ينسب إلى هذه القبيلة، إما لنزولهم به[2]، أو لقربه من ديارهم واختصاصهم بالورود عليه، والسقي منه ونحوه حتى صار لهم[3].

ومما تقدم يمكننا بحث مكان هذه الأضاة من جهتين:

الأولى: بتتبع كتب التاريخ والحديث وشروحه، ومعاجم البلدان، وجمع ما قيل في تحديد هذه المكان.

والثانية: بتحديد مكان استقرار قبيلة بني غفار، وبذلك يتحدد ماؤها أين هو؟.

وسأبدأ عرض هذه المسألة انطلاقا من النقطة الأولى، وأجعل الثانية ضمنها لتوكيد ما تقرر في التي قبلها، فأقول مستعينا بالله تعالى:

ظهر لي من خلال ما استجمعت من نقول وأقوال أن أهل العلم رحمهم الله قد اختلفوا في تحديد موضع هذه الأضاة على قولين، نعرضهما كالآتي:

---

(1) عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، (3/ 890)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (6/ 543)، وتحفة الأحوذي للمباركفوري، (10/ 305). وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، محمد الخضر الجكني، (1/ 373).

وذكر أهل الأنساب أيضا ممن اسمه غفار: غفار بن جاشم بن عمليق. كانت منازلهم بنجد. انظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة لكحالة (3/ 889 890).

(2) محمود محمد خطاب السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، (143/8). الزرقاني، مناهل العرفان، .(121/1).

(3) محمد بن علي الإثيوبي، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، (193/12).

القول الأول: قالوا موضع أضاة بني غفار هو المدينة النبوية، وقال بهذا جمع من أهل العلم منهم: القاضي عياض (ت 544 هـ) في «مشارق الأنوار»[1]، وابن قرقول (ت 569 هـ) في «مطالع الأنوار»[2]، وابن حجر (ت 852 هـ) في «فتح الباري»[3]، وهو رأي كثير من المعاصرين كـ: الزرقاني (ت 1367 هـ) في «مناهل العرفان»[4]، وعبد الفتاح القاضي (ت 1403 هـ) في «الوافي في شرح الشاطبية»[5]، ومحمد بكر إسماعيل في «دراسات في علوم القرآن»[6]، وعبد القيوم السندي في «صفحات في علوم القرآن»[7]، ومصطفى ديب البغا في «الواضح في علوم القرآن»[8]، ومحمد بازمول في «شرح مقدمة أصول التفسير لابن تيمية»[9]، ومساعد الطيار في «المحرر في علوم القرآن»[10]، ومحمد عمر حوية في «نزول القرآن الكريم»[11]، وغيرهم.

واختلف رأي بعض العلماء ممن ذهب هذا المذهب:

---

(1) (58/1).
(2) (371/1).
(3) (28/9).
(4) (121/1).
(5) (4).
(6) (71).
(7) (29).
(8) (110).
(9) (124).
(10) (87).
(11) (40).

*. كالبكري (ت 487 هـ) في «معجم ما استعجم» فقال في موضع من الكتاب هي: «موضع بالمدينة»[1]، ثم لما ذكر مكانا اسمه «الخضخاض» في موضع آخر من الكتاب قال ما نصه: «وهو موضع عند أضاة بني غفار، وبطرف الخضخاض المقبرة التي تعرف بمقبرة المهاجرين، ..»[2] والخضخاض موضع معروف قرب مكة كما سيأتي.

*. وكذا اختلف رأي السمهودي (ت 911 هـ) في «خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى»، فقد نقل عن القاضي عياض كلامه مقرا، ثم قال: «قلت: منازل بني غفار غربي سوق المدينة كما سبق في المساجد»[3]. لكنه لما ذكر مكانا اسمه «تناضب» حدده بقوله: «فمن أضاة بني غفار إلى فوق سرف قرب مكة»[4].

*. وأما أبو شهبة (ت 1403 هـ) ففي كتابه «المدخل لدراسة القرآن الكريم»[5]، ذهب إلى أنه موضع بالمدينة، بعدما كان نبه على أنه موضع في مكة في كتابه «السيرة النبوية»[6]، يقال هذا لأن كتاب «السيرة» من مراجعه رحمه الله تعالى في كتابه «المدخل» فهو متأخر عن «المدخل» تصنيفا، والله أعلم.

*. كما اختلف رأي محمد شراب صاحب موسوعة « المعالم الأثيرة في السنة والسيرة»، فاختار في أول الكتاب[7] أنه موضع بالمدينة، ثم ذكر في موضع آخر من الكتاب كلاما آخر يفيد أن الأضاة من مكة ونقل في ذلك كلام البلادي الآتي ذكره.

---

(1) (164/1).
(2) (501/2).
(3) (546/2).
(4) (571/2).
(5) (168، 173).
(6) (464/1).
(7) (29).

دليل القول الأول: ومن كلام من تقدم يمكننا القول إن دليلهم فيما قالوا هو:

1. الاستدلال بالحديث، فالراوي له هو أبي بن كعب رضي الله عنه، وهو أنصاري مدني.
2. الاستدلال بمطلق النسبة فلما نسب إلى بني غفار، وكانوا قد نزلوا المدينة بعد الهجرة.
3. أن الرخصة في القراءات لما كانت بالمدينة ناسب أن يكون موضع الأضاة بالمدينة.
4. نقل بعض المتأخرين عن كتب البلدان والتاريخ ككتاب البكري، والسنهودي وغيرهما.

الجواب على أدلة القول الأول: ويمكن الجواب عن هذه الأدلة بعدة أوجه منها:

*. أما الدليل الأول فغير مسلم ولا يصح دليلا فكون الصحابي راوي الحديث مدنيا يجعل الموضع المذكور في الحديث بالمدينة هذا غير مستقيم فقد يروي الصحابي المدني حديثا يذكر مكانا بمكة كالحديبية مثلا، أو عرفة، ونحوها، وقد يروي الصحابي المكي حديثا يذكر فيه مكان بالمدينة.

وقد يكون أبي رضي الله عنه سمعه من غيره من الصحابة، فالصحابة رضوان الله عليهم يروي بعضهم عن بعض من غير تسمية الراوي الأول للحديث.

*. أما الاستدلال بنسبة هذا الماء إلى بني غفار، فاستدلال معكوس، أي لما سلموا بأن المكان بالمدينة قالوا الماء لبني غفار، ولما علموا أن بني غفار قبيلة مجاورة لمكة، قالوا هو ماء لهم نزلوا عليه بعد الهجرة بالمدينة. فهو استدلال مقلوب فكان عليهم أولا تحديد موضع بني غفار، وموضع أضاتهم، ثم نحكم بأنها بمكة أو بالمدينة، لا أن ننطلق من كون الأضاة بالمدينة، ثم نبني على ذلك أن بني غفار نزلوا عندها، وقالوا هذا لأنهم لن يستطيعوا جعل بني غفار قبيلة مدنية فهي مكية اتفاقا.

ثم إن كون بني غفار نزلوا عند هذا الماء بعد الهجرة أمر لا بد له من دليل، فإن من تكلم في تاريخ المدينة قد ذكروا منازل المهاجرين، ومنهم بنو غفار ولم يذكروا نزولهم على ماء بل نزلوا منزلا آخر، يقول ابن شبة (ت 262 هـ) رحمه الله في «تاريخ المدينة»: « مَحَالُّ الْقَبَائِلِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ

نَزَلَ بَنُو غِفَارِ بْنِ مُلَيْلِ بْنِ ضَمْرَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ بْنِ كِنَانَةَ الْقَطِيعَةَ الَّتِي قَطَعَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ مَا بَيْنَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ الَّتِي تُعْرَفُ بِدَارِ الْحِجَارَةِ بِالسُّوقِ، إِلَى زُقَاقِ ابْنِ حُبَيْنٍ، إِلَى دَارِ أَبِي سَبْرَةَ الَّتِي صَارَتْ لِخَالِدٍ مَوْلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى بْنِ مُوسَى إِلَى مَنَازِلِ آلِ الْمَاجِشُونِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ»[1]. ولم يذكر رحمه الله نزولهم على ماء.

*. واستدلوا فقالوا إن رخصة القراءات بالمدينة فناسب كون الأضاة بها، فيجاب أن هذا أيضا استدلال مقلوب، إذ كان الأولى تقرير الموضع بأدلة واضحة ثم الحكم بما يقتضيه الدليل، فكون الرخصة بالمدينة لا يقتضي كون الأضاة بالمدينة، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يسافر ويغزو فاحتمل ذلك وقوع الحوادث في غير المدينة، وهذا أمر معلوم لا يحتاج إلى تقرير.

*. وأما النقل عن الأئمة ممن ذكروا المواضع والبقاع فهؤلاء رحمهم الله أنفسهم اختلفت آراؤهم، وتغايرت كلماتهم ونقلوا القولين جميعا، فدل على وقوع الاضطراب في التحديد فلزم من ذلك الرجوع إلى الدليل الفصل.

القول الثاني: قول من قال هي موضع بمكة، وقال بهذا جمع من أهل العلم منهم:

الأزرقي (ت 250 هـ) في «أخبار مكة»، والفاكهي (ت 275 هـ) في «أخبار مكة»، فقد ذكرا خبر وفاة أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها وأنها دفنت بمكان قرب أضاة بني غفار، وأضاف الأزرقي قوله: «وأضاة بني غفار التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «[2]، وذكر حديث أبي رضي الله عنه المتقدم، وأما الفاكهي فقال: «وأضاة بني غفار موضع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتاه ونزله»[3].

(1) ابن شبة، تاريخ المدينة، (260). بل إن القارئ يلحظ أنه قدمهم في الذكر، وجعل غفار أول قبيلة تكلم عليها فيمن نزل المدينة من المهاجرين

(2) (213/2).

(3) (25/5).

وهو قول ابن هشام (ت 213 هـ) في «السيرة النبوية»[1]، والسهيلي (ت 581 هـ) في الروض الأنف، وحددها بدقة فقال: «وأضاة بني غفار على عشرة أميال من مكة»[2]، وياقوت الحموي (ت 626 هـ) في معجم البلدان قال: «موضع قريب من مكة فوق سرف قرب التناضب «[3].

وابن حديدة (ت 783 هـ) في «المصباح المضي»[4]، فقد نقل كلام السهيلي مقرا، وكذا الزبيدي (ت 1205هـ) في «تاج العروس»[5] نقل كلام الحموي مقرا.

وذهب إلى أن أضاة بني غفار من مكة جمع من المعاصرين منهم: عبد الله بن جاسر (ت 1401 هـ) في «مفيد الأنام»، قال وهو يذكر حدود الحرم بمكة: « وحدّ حرم مكة:

من طريق المدينة ثلاثة أميال عند بيوت السقيا، ويقال لها بيوت نفار، بكسر النون وبالفاء: وهي دون التنعيم، ويعرف الآن بمساجد عائشة، وفي أخبار مكة للأزرقي: بيوت غفار بالغين، قال محشيه وتسمى أضاة بني غفار كما ذكر ياقوت. والأضاءة: الماء المستنقع من سيل وغيره. وغفار، قبيلة من كنانة، وقد قال ابن ظهيرة[6]: إن الحصحاص وهو مقبرة المهاجرين المعروف اليوم بالمختلع يسمى بأضاة بني غفار انتهى»[7].

---

(1) (85/2).

(2) (112/4).

(3) (214/1).

(4) (242/1).

(5) (286/4، 85/37).

(6) هو العلامة المؤرخ ابن ظهيرة القرشي المخزومي المكي صاحب كتاب «الجامع اللطيف في أخبار مكة المشرفة والبيت الشريف» ينقل عن تقي الدين الفاسي من كتابه «شفاء الغرام». انظر: مقدمة تحقيق شفاء الغرام للفاسي، (6/1 7).

(7) (242/1).

والبوطي (ت 2013 ه) في «من روائع القرآن»[1]، ومحققوا «مسند أحمد»[2]، وشعيب الأرنؤوط (ت 2016ه) في تحقيق «سنن أبي داود»[3]، ومحمد بن علي الإثيوبي في «ذخيرة العقبى»[4]، والصلابي في «السيرة النبوية»[5]، وغيرهم كثير، خاصة ممن صنف في المعالم الأثرية والبلدان، والأطالس، ومن هؤلاء:

*. صاحب كتاب « معالم مكة التأريخية والأثرية» قال وهو يذكر موضع التناضب « ونص المتقدمون على أنها في أضاة بني غفار قرب سرف. قلت: أضَاة بني غفار: إذا خرجت من سَرِف شمالاً خرجت فيها، بينها وبين قبر أمّ المؤمنين ميمونة بنت الحارث مقبرة صغيرة. وسميت التناضب لأنها تنبت شجر التنضب، ولا زال كلما قطع عاد من جديد، وحاول أحدهم حفر بئر فيها فظهر ماؤها مالحاً»[6].

*. ومنهم عاتق بن غيث البلادي قال في كتابه «معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية»:

« قُلْت: التَّنَاضِبُ وَأَضَاةُ بَنِي غِفَارٍ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ، الْأَضَاةُ أَرْضٌ تُمْسِكُ الْمَاءَ فَيَتَكَوَّنُ فِيهَا الطِّينُ، وَالتَّنَاضِبُ شَجَرَاتٌ فِي هَذِهِ الْأَضَاةِ، وَهِيَ لَا زَالَتْ مُشَاهَدَةً عَلَى جَانِبِ وَادِي سَرِفٍ الشَّمَالِيِّ، إلَى جِوَارِ قَبْرِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ، وَقَدْ صَارَتْ التَّنَاضِبُ وَالْأَضَاةُ أَرْضًا زِرَاعِيَّةً لِأُنَاسٍ مِنْ لَحْيَانَ، وَكُلَّمَا قُطِعَ شَجَرُ التَّنَضُّبِ عَادَ أَخْضَرَ يَتَنَعَّمُ، وَقَدْ قَامَ بِجَانِبِهَا الْغَرْبِيِّ حَيُّ الْيَوْمِ عَلَى 13 كَيْلًا مِنْ مَكَّةَ، وَلَا أَرَاهَا إلَّا ذَاهِبَةً مِنْ هَذَا التَّقَدُّمِ الْعُمْرَانِيِّ الْمَحْمُومِ، بَعْدَ أَنْ قَاوَمَتْ الزَّمَنَ طِيلَةَ هَذِهِ الْقُرُونِ، وَلَكِنْ الْيَوْمَ كُلُّ شَيْءٍ يَتَغَيَّرُ بِسُرْعَةٍ، وَلَا حِمَايَةَ لِمِثْلِ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ. وَأَهْلُ الدِّيَارِ يُسَمُّونَهَا الْيَوْمَ «الْوُدَيْنَةَ»

(1) (58).
(2) (104/35).
(3) (603/2).
(4) (193/12). نقل كلام ياقوت الحموي مقرا
(5) (256).
(6) (50).

تَصْغِيرُ وَدْنَةٍ، وَهِيَ مَزْرَعَةُ الْحَبْحَبِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْضَ لَا تُزْرَعُ إِلَّا حَبْحَبًا»[1].

*. ومنهم شوقي أبو خليل في كتابه «أطلس الحديث النبوي»[2]، فقد عدَّها من مكة ووضع لها صورا لتقريب موضعها، وهي الصورة رقم 1 في الملحق.

دليل القول الثاني:

استدل القائلون بهذا القول بأدلة كثيرة منها:

1. ما علم يقينا من أن غفار قبيلة عربية منازلهم قرب مكة، كما سبق في التعريف بها، فالأضاة التي تنسب إليها قريبة من منازلها التي بمكة. وتدليلا على كون غفار قريبة من مكة، أذكر ما يلي:

*. أن غفار تعد من القبائل المهاجرة، ولو كانوا من أهل المدينة لما كانوا مهاجرين، وإنما الهجرة يومها كانت من مكة وما جاورها من ديار الكفر إلى المدينة دار الإسلام.

ففي صحيح مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه الطويل في إسلامه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له وهو يصف له أرض مهجره: « **إِنَّهُ قَدْ وُجِّهَتْ لِي أَرْضٌ ذَاتُ نَخْلٍ، لا أُرَاهَا إِلا يَثْرِبَ، فَهَلْ أَنْتَ مُبَلِّغٌ عَنِّي قَوْمَكَ؟ عَسَى اللهُ أَنْ يَنْفَعَهُمْ بِكَ وَيَأْجُرَكَ فِيهِمْ** »[3]. فكان من أبي ذر رضي الله عنه أن بلَّغ قومه فأسلم نصفهم، وتأخر النصف الآخر حتى هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فهاجروا إليه، ولو كانوا قريبا من المدينة لما احتاجوا إلى هجرة.

(1) (64 65).

(2) (43) وانظر صورة تقريبية لموضع سرف في الصفحة (218).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (2473).

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**قُرَيْشٌ، وَالْأَنْصَارُ، وَمُزَيْنَةُ، وَجُهَيْنَةُ، وَأَسْلَمُ، وَغِفَارُ، وَأَشْجَعُ، مَوَالِيَّ لَيْسَ لَهُمْ مَوْلًى دُونَ اللهِ وَرَسُولِهِ**»[1]. فعطف بقية القبائل على قريش والأنصار فهم من غيرهم وقد علمنا أن الأنصار هم أهل المدينة.

ومن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عاهد قريشا في الحديبية كان من بنود الصلح: «فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا»[2].

فكان ممن جاءه أبو جندل بن سهيل بن عمرو فرده، ثم جاءه وهو بالمدينة أبو بصير الثقفي، فرده فخرج إلى مكان قريب من البحر ثم لحق به أبو جندل ومن خرج من مكة هاربا فاجتمع إليهما: «نَاسٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، وَأَسْلَمَ، وَجُهَيْنَةَ، وَطَوَائِفُ مِنَ النَّاسِ..»[3]. فدل هذا على أن غفارا لم تكن قريبة من المدينة، ولا هي منها، بل كانت من قريش، وقريبة منها، وإلا لكان من خرج من غفار غير مقصود بالعهد والميثاق، وكان لهم أن يأتوا المدينة من غير بأس ولا حرج، فلما مالوا إلى أبي بصير ومن معه دل على أنهم ممن دخل في ميثاق الحديبية وأنهم من قريش وما جاورها، وسيرجعون إلى قومهم بموجب العهد.

وكذلك قد ذكر ابن شبة رحمه الله في «تاريخ المدينة» قبيلة بني غفار في المهاجرين، وذكر الموضع الذي نزلوا عنده[4]. فدل على أنهم ممن هاجر، ولا يهاجر إلا من كان في مكة وما حولها.

2. وكذا ما صرح به غير واحد من أهل العلم من المتخصصين في البلدان والأماكن كياقوت، وغيره من أنها بمكة. كما أن المتخصصين من أصحاب القول الأول كالبكري، والسمهودي ورد عنهم القول الثاني، وما ذلك إما لقوته فحكوه قولا ثانيا، أو لرجوعهم عن سابقه فهو تضعيف للقول بمدنيتها.

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (2520).
(2) أخرجه مسلم في صحيحه (1784).
(3) البيهقي، دلائل النبوة، (173/4).
(4) ابن شبه، تاريخ المدينة، (260).

3. ثم ما في كلام أصحاب القول الثاني من مزيد تدقيق ووضوح في بيانها وبيان معالمها، وبُعدِها عن مكة، وربط لها بغيرها من المناطق التي تقرب منها كـ: التَّنَاضِبُ، وسَرِفٍ، وسَرِفٍ الشَّمَالِيِّ، الحصحاص وقيل: الخضخاض، ومقبرة المهاجرين، وفخ، والْوُدَيْنَةَ.

4. وكذا ربطها بالحوادث التي كانت فيها كهجرة عمر رضي الله عنه، وزواج النبي صلى الله عليه وسلم بأم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها، فقد بنى بها بسرف، وكذا دفنت هناك بعد وفاتها وقبرها معروف هناك.

واستطرادا في الاستدلال سأذكر هنا ما وقفت عليه من أمور متعلقة بأضاة بني غفار وما جاورها من بقاع، وما وقع فيها من حوادث فأقول:

❋. من ذلك قصة هجرة عمر رضي الله عنه فقد جاء عنه أنه قال: « لما اجتمعنا للهجرة اتعدت أنا وعياش بن أبي ربيعة وهشام بن العاص بن وائل، وقلنا: الميعاد بيننا التناضب من أضاة بني غفار، فمن أصبح منكم لم يأتها فقد حبس فليمض صاحباه، فأصبحت عنده أنا وعياش بن أبي ربيعة وحبس عنا هشام وفتن فافتتن ...»[1].

❋. ومن ذلك أيضا قصة وفاة جندع بن ضمرة رضي الله عنه « لَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَكَانَ جُنْدَعُ بْنُ ضَمْرَةَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَجُلًا مُسْلِمًا، فَاشْتَكَى بِمَكَّةَ، فَلَمَّا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ قَالَ: أَخْرِجُونِي مِنْ مَكَّةَ، فَإِنَّ حَرَّهَا شَدِيدٌ قَالُوا: فَأَيْنَ تُرِيدُ؟ فَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَدِينَةِ، وَإِنَّمَا

(1) وقد أسند هذه القصة جمع من أهل العلم منهم: البيهقي في السنن الكبرى (23/9)، وفي دلائل النبوة (461/2)، والنجاد في مسند عمر (96/ح79)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (271/3). وذكرها جمع كثير من أهل العلم كابن هشام في السيرة (474/1)، وابن حزم في جوامع السيرة النبوية (67)، وابن عبد البر في الدرر في اختصار المغازي والسير (77)، وصحح إسنادها ابن حجر رحمه الله في الإصابة (423/6) وعزها لابن السكن.

تنبيه: تدل هذه القصة على أن هجرة عمر رضي الله عنه كانت سرا، وفي رواية أخرى أنه هاجر جهارا وقال لقريش: «من أراد أن تثكله أمه أو يوتم ولده أو يرمل زوجه فليلقني وراء هذا الوادي « أخرجها ابن عساكر في تاريخ دمشق (51/44 52)، وضعف قصة الهجرة جهرا جمع من أهل العلم، انظر: ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية لمحمد العوشن (70 71).

يُرِيدُ الْهِجْرَةَ، فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ بِأَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [النساء: 100]، فَيُقَالُ: إِنَّهُ دُفِنَ فِي مَقْبَرَةِ الْمُهَاجِرِينَ بِطَرَفِ الْحَصْحَاصِ، وَبِهِ سُمِّيَتْ مَقْبَرَةَ الْمُهَاجِرِينَ»[1].

*. ومن ذلك أيضا زواج النبي صلى الله عليه وسلم بأم المؤمنين ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها، فقد ذكر أهل السير أنها تزوجها بعد عمرة القضاء، وبنى بها بسرف سنة 7هـ، ودفنت بها سنة 51هـ[2]. وسرف مكان شمال مكة معروف، انظر الصورة 2 من الملحق.

الجواب على أدلة القول الثاني:

إن أدلة القول الثاني قوية ومترابطة، وينسجم بعضها مع بعض من غير تعارض، وهو ما يؤكد صوابها وصدقها، والله أعلم.

الراجح من القولين:

ظهر لي والله أعلم أن القول الراجح من القولين قول من قال أضاة بني غفار بمكة، وذلك لوضوح أدلتهم وسلامتها من الاعتراض، وقوة ترابطها، وتناسقها مع الأحوال التاريخية التي كانت وقتها، والله أعلم.

(1) الأزرقي، أخبار مكة، (212/2 213)، وأسندها عن ابن إسحاق، وأسندها أيضا ابن سعد في الطبقات (119/5) طبعة الخانجي، والبلاذري في أنساب الأشراف (265/1). وذكرها غيرهم من أهل العلم كابن الجوزي في صفة الصفوة (260/1)، والسيوطي في الدر المنثور (653/2).

(2) انظر: سير الأعلام للذهبي (238/2 245). قال الذهبي: « فتزوج بها النبي صلى الله عليه وسلم في وقت فراغه من عمرة القضاء، سنة سبع، في ذي القعدة، وبنى بها بسرف أظنه المكان المعروف بأبي عروة « (239/2)، وفي الشمال الغربي لمكة اليوم مكان اسمه أبو عروة، تابع لمحافظة الجموم، وهو في الجهة التي تقع فيها بقية الأماكن التي تقدم ذكرها كالأضاة وسرف و...، لكن هل هو الذي كان يعرف في زمن الذهبي بهذا الاسم؟، تحتاج إلى بحث.

وإذ نرجح هذا القول ونبني عليه ما سيأتي من الكلام فإننا سنجعل للقول الآخر موقعه من الاحتمال، والصواب ونبني عليه هو الآخر، ونقف مع جميع ذلك بالنظر والتأمل، وذلك في المبحث الثاني.

المبحث الثالث: متى ورد النبي صلى الله عليه وسلم أضاة بني غفار؟.

تقرر مما تقدم أن أضاة بني غفار موضع قريب من مكة، فمتى يا ترى ورد عليها النبي صلى الله عليه وسلم، ومتى نزل بها؟. فيقال:

لو كان نزول الأحرف والاختلاف في القراءة بمكة قبل الهجرة[1] لكان احتمال ورود النبي صلى الله عليه وسلم على أضاة بني غفار، أو أي موضع غيرها مما قرب من مكة أمرا سهلا ميسورا، ممكنا في كل وقت، لكن المتأمل للنصوص والأحاديث السابقة يلحظ أنَّ جميعها كان في الفترة المدنية، أي بعد هجرته صلى الله عليه وسلم، وقُدومه صلى الله عليه وسلم على مكة في الفترة المدنية لم يكن بالأمر اليسير ولا السهل، فهو وأهل مكة في نزاع وخصومة، إلى الحد الذي يطلبون فيه قتله صلى الله عليه وسلم، فإذا كان هذا هو الحال، فمتى نزل النبي صلى الله عليه وسلم بهذا المكان القريب من مكة؟.

(1) ذكر بعض الباحثين أن القراءات والاختلاف فيها إنما نشأ بمكة، وحجته في ذلك أن الاختلاف في القراءات لم يقتصر على القرآن المدني فقط، بل وجد في القرآن المدني والمكي، انظر: القراءات القرآنية، عبد الحليم قابه، (50 51).

وهذا الرأي كأنه جعل نزول القراءات ووجودها إنما يكون حال تنزل القرآن الكريم فقط، وهذا ليس على إطلاقه، فالقراءات المختلفة للآية الواحدة تكون مع نزولها أول مرة، وتكون حال معارضة النبي صلى الله عليه وسلم مع جبريل عليه السلام في رمضان، وتكون في غيرها، فلا دليل على امتناع أن ينزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ليخبره أن الآية من آي القرآن الكريم قد أجاز الله لك أن تقرأها بكذا وكذا ولا يلزم من هذا تكرر النزول عند من يمنعه، لأنه نزول بعض لا نزول كل، فالقراءة بعض الآية، وأما على قول من يجيزه فلا بأس عنده من أن ينزل جبريل مرة أخرى بالآية لبيان قراءة أخرى فيها.

وعلى هذا فلا يصح قول من قال بوجود القراءات في العهد المكي بدليل ما سبق، بل وجدت القراءات كلها بالمدينة ولما كانت معارضة النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل بالقرآن كله، وكانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في العهد المدني في الصلاة وغيرها بالقرآن كله مكيه ومدنيه، جاءت اختلاف القراءات في القرآن المكي والمدني تبعا لذلك، والله أعلم.

جواب هذا السؤال ولا شك لا بد له من تتبع لأحداث السيرة النبوية، وما كان منه صلى الله عليه وسلم من سفر وانتقال عن المدينة، إلى جهة مكة؛ وتأمل ذلك والنظر فيه يجعلنا نقول: إن أبعد منطقة بلغها رسول الله صلى الله عليه وسلم في العهد المدني إلى جهة الجنوب جهة مكة:

المريسيع غزوا، وهي المسماة أيضا بغزوة بني المصطلق في السنة 5هـ.

ثم الحديبية، في ذي القعدة من السنة 6هـ، وبها كان الصلح المشهور والفتح المعروف، وهي على بعد 22 كلم من مكة، وتعرف اليوم بالشَّمِيسي.

ثم بعدها نزل مكة في عمرة القضاء في ذي القعدة سنة 7هـ، وذُكِر أنه صلى الله عليه وسلم في هذه السفرة مر راجعا على سرف – وهي أضاة بني غفار السابق ذكرها –، ونزل بها، وبنى فيها بأم المؤمنين ميمونة بنت الحارث، وهذا المكان يبعد عن مكة مسافة 13 كلم.

ثم بعد ذلك بعام نزل مكة، في الفتح، في رمضان من السنة 8هـ، ويحتمل بقوة أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم نزل مكانا قريبا من الأضاة، أو مر بها، وكان بعدها ما كان من غزوة حنين، ثم الطائف، ثم الرجوع إلى المدينة.

فإذا استبعدنا المريسيع، لبعدها، والحديبية لأنه صلى الله عليه وسلم لم يمر فيها بسرف ولا بالأضاة، بقي الاحتمال دائرا بين السنة السابعة في مرجعه من عمرة القضاء، أو السنة الثامنة في مرجعه من فتح مكة.

فأما الاحتمال الثاني أي وقوع الرخصة بعد فتح مكة فهو وارد، ولكن ؟.

ولكن الاحتمال الأول أي سنة 7هـ صريح في كونه صلى الله عليه وسلم ورد الأضاة وما قرب منها، فاحتمال أن تكون أحاديث الرخصة كانت في هذه السنة كبير جدا، بل أكاد أجزم به. لانسجام ذلك مع قرائن أخرى. وهي محل الكلام هنا.

تلك القرائن هي أحوال المسلمين الدعوية التي كانت بعد صلح الحديبية، ذلك الصلح الذي حمل الفتحَ في طياته للمسلمين، فالهدنة التي كانت بين المسلمين والكفار: «كَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ الْفُتُوحِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَمِنَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَاخْتَلَطَ الْمُسْلِمُونَ بِالْكُفَّارِ، وَبَادَءُوهُمْ بِالدَّعْوَةِ وَأَسْمَعُوهُمُ الْقُرْآنَ، وَنَاظَرُوهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ جَهْرَةً آمِنِينَ، وَظَهَرَ مَنْ كَانَ مُخْتَفِيًا بِالْإِسْلَامِ، وَدَخَلَ فِيهِ فِي مُدَّةَ الْهُدْنَةِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَدْخُلَ،

وَلِهَذَا سَمَّاهُ اللَّهُ فَتْحًا مُبِينًا»[1] ودخل في هذه الفترة أضعاف ما دخل في الإسلام منذ بعثته صلى الله عليه وسلم، « فبينما كان عدد المسلمين لا يزيد على ثلاثة آلاف قبل الهدنة، صار عدد الجيش الإسلامي في سنتين عند فتح مكة عشرة آلاف»[2].

تلك الكثرة الكاثرة من المسلمين الجدد الذين اعتنقوا الإسلام على اختلاف قبائلهم وأوطانهم، وأعمارهم وأجناسهم، وثقافاتهم وعلومهم، وتباين ألسنتهم ولغاتهم، لن يَسهُل عليهم أن يقرؤوا القرآن الكريم وهو مصدر الهداية الربانية الأول، فاحتاجوا لذلك أن يُرخص لهم في قراءته على ما عهدوه ودرجوا عليه في لغاتهم وألسنتهم، وهذا الطلب للتخفيف والتيسير هو ما نلمسه في قوله صلى الله عليه وسلم: «**يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين: منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف**»[3]. والحديث من رواية أبي رضي الله عنه نفسه الذي روى حديث الأضاة.

فاجتمع مما تقدم أن دخول الناس في دين الله أفواجا كان سببا في وجود رخصة الأحرف السبعة، ولما كان هذا الدخول إنما وقع في السنة 7هـ، ناسب أن يكون سؤال التخفيف على الأمة فيها، فجاء التخفيف من الله سبحانه بقراءة القرآن بالأحرف السبعة، فقرأ الناس باللغات والحروف، كل بما تيسر له، وبما تعلمه، فوقع بينهم الاختلاف السابق ذكر بعضه في الأحاديث.

□

(1) ابن القيم، زاد المعاد، (275/3).

(2) المباركفوري، الرحيق المختوم، (315).

(3) أخرجه الترمذي (2944) وقال: «هذا حديث حسن صحيح قد روي من غير وجه عن أبي بن كعب».

المبحث الرابع: تتمات وتكملات متعلقة بالمسألة.

التكملة الأولى:

ولنعد الآن إلى الاحتمال الثاني وهو احتمال أن تكون الأضاة بالمدينة، هذا الاحتمال يجعلها موضعا قريبا من النبي صلى الله عليه وسلم يمكنه الورود عليه في أي وقت، ومع هذا فإن الأمر على احتمالين:

الأول إن كان صلى الله عليه وسلم ورد عليها في السنوات الأولى من العهد المدني، فسيكون الأمر على احتمالات هي:

إما أنه ورد عليها ولم توجد الرخصة يومها.

وإما أن يرد عليها وتوجد الرخصة في أول سنوات العهد المدني، ويترك النبي صلى الله عليه وسلم العمل بها أو الإخبار عنها حتى وقت متأخر. وهذا الاحتمال يجعل حديث أبي رضي الله عنه السابق من أنه صلى الله عليه وسلم بعث إلى أمة أمية لا وجه له إذ ليس ثمة من هو بهذا الوصف بشكل واضح كذلك الذي صورناه على الاحتمال الأول، إلا أن يكون سؤالا بحسب ما سيكون، فيأمر الله سبحانه نبيه بقراءة القرآن الكريم على سبعة أحرف ثم يتأخر هذا الأمر إلى ما شاء الله تعالى.

هذه الاحتمالات كما ترى أيها القارئ يكتنفها شيء من الاضطراب والغموض، وعليها إيرادات وإشكالات ولا تسلم من لوازم هي محل نظر، فكان ما نتجت عنه محل استدراك وتعقب.

الثاني إن كان صلى الله عليه وسلم ورد عليها في السنوات الأخيرة من العهد المدني، وعلى هذا الاحتمال يبقى ما ذكرناه سابقا من تحديد لتاريخ الرخصة سالما من الاعتراض عموما، أي أن رخصة الأحرف السبعة إنما تأخرت إلى ما بعد السنة السابعة من الهجرة كما سبق بيانه في حديث عمر وهشام رضي الله عنهما، وتأخر إسلام هشام، وحال عمر في الإنكار، وكذا في حديث أبي رضي الله عنه الذي فيه أن الرخصة بسبب الأمة الأمية تخفيفا عليها، وهذا لم يكن إلا بعد صلح الحديبية كما تقدم.

التكملة الثانية:

ومما استدل به على كون الأضاة في المدينة ما جاء في حديث:

أولا: أبي رضي الله عنه أنه قال: «لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عند **أحجار المراء**، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل: «**إني بعثت إلى أمة أميين، فيهم الشيخ العاسي، والعجوزة الكبيرة، والغلام** » قال: «**فمرهم، فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف**» «(1).

ثانيا: حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنه قال: « **لقيت جبريل عليه السلام عند أحجار المراء فقال: يا جبريل، إني أرسلت إلى أمة أمية الرجل والمرأة، والغلام والجارية، والشيخ العاسي الذي لم يقرأ كتابا قط، قال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف** «(2).

ومن خلال تخريج الحديثين يظهر أنه اختلف على عاصم بن أبي النجود رحمه الله في صحابي الحديث وبعض لفظه فـ:

فمرة يقول أبي بن كعب، ومرة يقول حذيفة. وهذا الاختلاف لا يضر لأنه كيف ما دار الحديث

---

(1) حديث أبي رضي الله عنه: أخرجه أحمد في المسند (21204، 21205) من طريق حسين الجعفي وأبي سعيد مولى بني هاشم. ومن طريق أحمد عن حسين أخرجه أبو الفضل الزهري في حديثه (289)، وأخرجه الطبري في التفسير (35/1/ح29) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، ثلاثتهم: (أسامة، وحسين، وأبو سعيد) عن زائدة عن عاصم عن زر بن حبيش عن أبي رضي الله عنه. قال الطبري: «لفظ الحديث لأبي أسامة».

وأخرجه الطيالسي في مسنده (543) من طريق حماد بن سلمة، والترمذي في جامعه (2944)، من طريق شيبان، والشاشي في مسنده (1480، 1481) من طريق أبي معاوية وشيبان. وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة (1169) من طريق أبي عوانة. أربعتهم: (حماد، وشيبان، وأبو معاوية، وأبو عوانة) عن عاصم عن زر به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح قد روي من غير وجه عن أبي بن كعب».

(2) حديث حذيفة رضي الله عنه: أحمد في المسند (23326، 23398، 23447) من طريق عفان وعبد الصمد كلاهما عن حماد بن سلمة.

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (338) ومن طريق أبي عبيد أخرجه الداني في الأحرف السبعة (ص18/ح6) من طريق شيبان. كلاهما: (حماد وشيبان) عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن حذيفة رضي الله عنه به.

وأخرجه أحمد في المسند (23273، 23410) من طريق إبراهيم بن المهاجر عن ربعي بن خراش عن حذيفة رضي الله عنه بلفظ آخر مغاير. وهذا الإسناد ضعيف فإبراهيم بن المهاجر ليس بالقوي ولم يتابع على هذا اللفظ، كما قال محققوا المسند (307/38).

دار على صحابي والصحابة كلهم ثقات عدول.

ثم في حديث أبي قال : «**لقي النبي صلى الله عليه وسلم** ... «، وفي حديث حذيفة قال: «**قال رسول الله لقيت جبريل**... «، وبين اللفظتين فرق في الدلالة فلفظ أبي يحتمل حضور الصحابي الراوي حال لقائهما، وأما لفظ حذيفة فيقل فيه هذا الاحتمال.

ولفظ أبي مع احتماله حضور الحادثة، وعدمه، يقال فيه إن الظاهر:

إما عدم حضوره رضي الله عنه، أو أنه حضر ولم يكن على علم بما وقع بين النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل، إلى أن أخبره النبي صلى الله عليه وسلم بالحديث لاحقا حين اختلف هو الصحابي الآخر في القراءة كما تقدم في الأحاديث، ولو كان أبي حاضرا وعلم بما بينهما حينها، لعلم الأمر ولما أشكل عليه وشك حين اختلف هو والصحابي الآخر في القراءة.

وبعد هذا الكلام على هذين الحديثين من حيث سندهما، فلنصرف الكلام إلى ما ورد فيهما من لفظة هي محل الاهتمام في موضوع تحديد تاريخ رخصة الأحرف السبعة، وهي قوله في الحديث: «أحجار المراء». فأين تقع، ومتى وردها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟.

وجواب السؤال الأول أن أهل العلم اختلفوا في هل هذا الموضع بمكة أم بالمدينة، على قولين:

القول الأول: أنه موضع بمكة، وهو ما ذهب إليه البكري في «معجم ما استعجم» فقال: «موضع بمكة ... كانت قريش تتمارى عندها»[1]، وأعاد ذكره في موضع آخر من الكتاب، في مكان اسمه «صفى السباب»[2]. وهذا القول هو الذي ما إليه محققوا مسند الإمام أحمد[3]، تبعا للبكري.

والقول الثاني: أنه موضع بالمدينة، وهو قول أكثر أهل العلم، فقد نُقل عن مجاهد أنه قباء[4]،

(1) البكري، معجم ما استعجم، (117/1).

(2) البكري، معجم ما استعجم، (838/3).

(3) مسند أحمد، (133/35).

(4) أسنده عنه الحربي في غريب الحديث (104/1)، ونقله عنه ابن الجوزي في غريب الحديث (355/2). وابن الأثير في النهاية

وهو قول الفيروز آبادي في «القاموس»[1]، والزبيدي في «تاج العروس»[2]، ومحمد طاهر الكردي في «مجمع بحار الأنوار»[3]، والمباركفوري في «مرعاة المفاتيح»[4]،

والسمهوري في «خلاصة الوفاء»[5]، ومال إليه كثير من المتأخرين[6].

وما أنسده الحربي من قول مجاهد يرويه عنه إبراهيم بن مهاجر وهذا الراوي فيه حديثه ضعف[7].

فإن قبلنا هذه الرواية لأنها من مقال شيخه لا من مرويه، نقول إن فيها شيء من الغرابة وذلك أنه سمى قباء بأحجار المراء، ثم فسر المراء بأنها من «الْأَمَرُ: -وهو- الْحِجَارَةُ « فيكون المعنى أحجار الأحجار، وهذا الاسم مع شيء من الغرابة فيه، هل ينطبق على قباء التي بني رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها المسجد، وأنها كانت أرض حجارة؟. يبقى الأمر محل بحث وتتبع.

وتفريعا لمسألتنا السابق بحثها على هذين القولين يقال:

(343/1، 323/4)، وغيرهما.

(1) (372).

(2) (454/10).

(3) (456/1).

(4) (313/7).

(5) (544/2).

(6) كأحمد شاكر في تحقيق تفسير ابن جرير (35/1)، وطيار آلتي قولاج في تحقيق المرشد الوجيز لأبي شامة (83)، وأحمد معبد في نفحات في علوم القرآن (56)، ومحمد بازمول في شرح مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية (124)، وغيرهم.

(7) وهو إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، أبو إسحاق الكوفي انظر ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر (168/1).

إن كان الراجح أن «أحجار المراء» موضع بمكة فقد اتفق الأمر مع ما تقدم تقريره من أن الأضاة بمكة، والرخصة وردت في أواخر العهد المدني بمكان قريب من مكة.

وإن كان الراجح أن «أحجار المراء» بالمدينة فلا يعني هذا بحال من الأحوال أن تكون الأضاة بالمدينة، فأضاة بني غفار كما قدمنا قريبة من مكة، وهو القول الصواب بلا ريب، ويحمل حديث أحجار المراء على أن اللقاء بين جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم وقع مرتين، الأولى بالأضاة بمكة تأسيسا، والثانية بأحجار المراء توكيدا وتثبيتا. لهذه الرخصة التي امتن الله تعالى بها على عباده.

ولعل ما يدل على هذا هو اختلاف اللفظ الوارد في الحديثين، فحديث أبيّ في «أحجار المراء» بلفظ: «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل: «**إني بعثت إلى أمة أميين، فيهم الشيخ العاسي، والعجوزة الكبيرة، والغلام** » قال: «**فمرهم، فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف**» «.

وأما حديث الأضاة فبلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ عِنْدَ **أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ**، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، **فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ»، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا**».

فواضح منه:

أولا: أن رخصة الأحرف في حديث الأضاة تفضل من الله سبحانه، ابتدأه بحرف، فاستزاده النبي صلى الله عليه وسلم، وما زال يستزيده، حتى بلغت سبعة أحرف، وحديث «أحجار المراء» لم ترد فيه الاستزادة بل ورد فيه ذكر الأحرف السبعة فقط، فكأنما كان الحديث بعد استقرار أمر الأحرف السبعة من الله سبحانه فلا زيادة فيها. ولا يمكن تبعا لهذا أن تبدأ الرخصة بالأحرف السبعة ثم تحدث الاستزادة من النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: أن في حديث الأضاة التردد بين جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك كان على مراحل، وفترات، وهو ما يوافق ويجمع بين الحديثين، فحديث الأضاة فيه أول ورود تلك الرخصة، والتردد بين جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم، وأما حديث أحجار المراء فلعله في آخرها واستقرار أمرها تأكيدا لعدد الأحرف، والله أعلم.

الخاتمة:

وفي الختام ألخص جملة ما توصل إليه هذا البحث من نتائج في نقاط كالآتي:

أولا: معرفة تاريخ الحديث من الأمور المهمة لمعرفة تفسير وشرح الحديث، وما ورد فيه من أقوال للصحابة رضي الله عنهم، أو أفعال لهم.

ثانيا: أحاديث الأحرف السبعة على كثرتها، لم يأت في جميعها ما يفيد معرفة تواريخها، وما ورد فيه هذا أحاديث قليلة، كانت محل الدراسة هنا.

ثالثا: أن تلك القرائن التاريخية والكلام عليها، قد لا يكون محل اهتمام من لدن بعض العلماء وشراح الحديث لا جهلا بها، بل لعموم درايتهم بها، غير أن ما سُكت عنه في هذه الأحاديث هو علاقة تلك القرائن التاريخية للأحاديث برخصة الأحرف.

رابعا: حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما كان في ذي الحجة من سنة 8 من الهجرة، أو قبله بقليل أو بعده بقليل، والله أعلم.

خامسا: هشام بن حكيم ممن أسلم يوم الفتح على الصحيح خلافا لمن زعم أنه أسلم بعد الفتح.

سادسا: أحاديث اختلاف الصحابة في القراءة وترافعهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم كلها مؤرخة بزمن قريب من زمن حديث هشام بن حكيم وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أي ما بين السنة 8هـ و9 هـ.

سابعا: أضاة بني غفار على التحقيق مكان قريب من مكة، وهو القول الذي تشهد له الأدلة الصحيحة والشواهد التاريخية، والله أعلم.

وتبعا لهذه النقطة يقال إن تحرير المسائل المتعلقة بالنصوص الشرعية، قريبا كان تعلقها أو بعيدا، سواء أتعلقت بلفظ فيها أو راو أو مكان، أو حادث، أو ...، إن تحرير ذلك بحثا ودراسة لمن ضروريات الأمور، لما له من فائدة في الإلمام بسائر متعلقات النصوص الشرعية مما يسهم بشكل أكيد في حسن فهمها والاستنباط منها.

ثامنا: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد موضع أضاة بني غفار إلا في صلح الحديبية في السنة السابعة من الهجرة، وما بعدها.

تاسعا: قصة هجرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه جهرا محل تأمل عند العلماء فقد ضعفها جمع من أهل العلم.

عاشرا: القول بأن اختلاف القراءات كان بمكة قول ضعيف لا يقوم له دليل صحيح، وأما الاستدلال له بورود القراءات في القرآن المكي فليس دليلا كافيا، ولا حجة مقنعة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ولا يزال يقرأ في المدينة القرآن المكي بما استجد فيه من قراءات، وحديث عمر وهشام رضي الله عنهما واختلافهما في سورة الفرقان المكية أصدق دليل لمن تأمله.

حادي عشر: في البحث دراسة موثقة عن الخلاف الوارد في تحديد موضع «أحجار المراء»، وتقرير للمسألة المبحوثة – تاريخ الرخصة – بناء على القولين في تحديد هذا الموضع.

ثاني عشر: أن من مسائل العلم ما لم يُنبه على بعض جوانبها، فلا يكون عدم ذكر الأولين لها سببا في إقصاء المتأخرين عن بحثها، بالحجة والدليل، مقرونا بحسن الظن والتواضع لله سبحانه. ففي تناولها وبحثها تتميم لما تركه الأول للآخر. فليحرص الباحثون على بحثها.

ثالث عشر: إن بحث هذه المسائل لمن الأمور المهمة لما لها من تبعات مفيدة في حسن تصور المسائل الشرعية المتعلقة بحديث الأحرف السبعة، كما أن بحثها هو من دقيق العلم الذي لا بد أن يعتنى به حتى لا يضيع. فليحرص الباحثون على تتبعها، ومزيد تناولها من مختلف جوانبها.

ملحق الصور:

الصورة رقم 1: صورة موضع أضاة بني غفار على القول بأنها من مكة.

الصورة رقم 2: صورة موضع سرف التي بمكة، وهي أضاة بني غفار. والصورة تظهر البعد الواضح بين سرف وبين الحديبية.

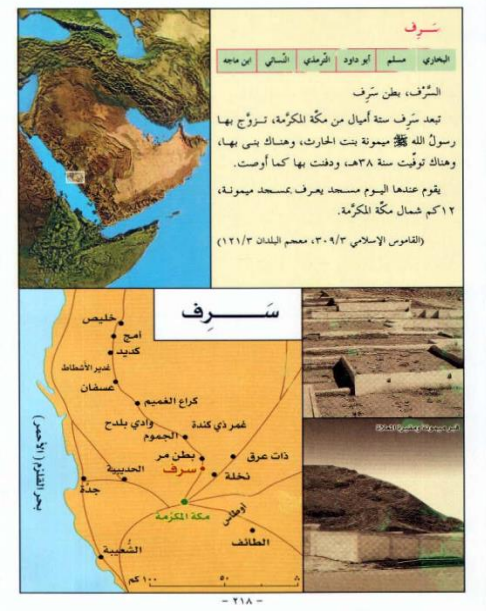

الصورة رقم 1 **الصورة رقم 2**

هاتان الصورتان من كتاب أطلس الحديث النبوي، للدكتور شوقي أبو خليل.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد بن حنبل، المسند، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001م.
2. الأزرقي، أخبار مكة، ت: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر - بيروت.
3. الآمدي، الإحكام، ت: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي.
4. البخاري، الجامع الصحيح، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ .
5. أبو بكر النجاد، مسند عمر، ت: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط1، 1415هـ-1994م.
6. البلاذري، أنساب الأشراف، ت: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، ط1، 1417هـ- 1996م.
7. البوطي، من روائع القرآن، موسسة الرسالة بيروت، 1420هـ- 1999م.
8. البيهقي ، دلائل النبوة، ت عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط1، 1408 هـ-1988 م.
9. البيهقي، السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ- 2003 م.
10. تقي الدين الفاسي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1998 م.
11. الجرجاني، التعريفات، ت: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ -1983م.
12. ابن جرير، جامع البيان، ت أحمد شاكر ومحمود شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ- 2000 م.
13. ابن الجوزي، صفة الصفوة، ت: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، مصر، 1421هـ/ 2000م.
14. ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ت: عادل عبد الموجود وعلى معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ.
15. ابن حجر، فتح الباري، دار المعرفة بيروت، 1379.
16. ابن حديدة، المصباح المضي، ت: محمد عظيم الدين، عالم الكتب بيروت.
17. ابن حزم، جوامع السيرة النبوية، دار الكتب العلمية.
18. الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ت: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
19. أبو داود السجستاني، السنن، ت:شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ-2009م.

20. الذهبي، سير الأعلام النبلاء، ت مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة،ط3، 1405 هـ-1985م.
21. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ت: صفوان الداودي، دار القلم، الدار الشامية دمشق بيروت، ط1، 1412هـ.
22. الزبيدي، تاج العروس، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
23. الزرقاني، مناهل العرفان، ت: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ- 1995م.
24. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ت: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط1، 1968 م.
25. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ت: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 2001 م.
26. السهيلي، الروض الأنف، ت: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.
27. السيوطي، الدر المنثور، دار الفكر.
28. ابن شبة، تاريخ المدينة، ت: فهيم محمد شلتوت، 1399 هـ.
29. شوقي أبو خليل، أطلس الحديث النبوي، دار الفكر والمطبعة الهاشمية، ط4، 1426هـ- 2005م.
30. أبو شهبة ، السيرة النبوية، الناشر: دار القلم دمشق، ط8، 1427هـ.
31. أبو شهبة ، المدخل لدراسة القرآن الكريم،مكتبه السنة القاهرة، ط2، 1423هـ- 2003م.
32. أبو شامة، المرشد الوجيز، ت : طيار آلتي قولاج، دار صادر - بيروت، 1395 هـ - 1975 م.
33. الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر.
34. الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415 هـ، 1494 م.
35. ابن عبد البر، الدرر في اختصار المغازي والسير، ت: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط2، 1403هـ.
36. ابن عبد البر، التمهيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387 هـ.
37. عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412هـ- 1992م.
38. عبد القيوم السندي، صفحات في علوم القراءات، المكتبة الأمدادية، ط1، 1415 هـ
39. عبد الكريم النملة، المهذب في أصول الفقه المقارن، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 1420 هـ - 1999 م.
40. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ- 1995 م.

41. عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1414 هـ - 1994م.
42. عاتق بن غيث البلادي، معالم مكة التأريخية والأثرية، دار مكة للنشر والتوزيع، ط1، 1400هـ- 1980 م .
43. عاتق البلادي، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة،ط1، 140هـ-1982م.
44. أبو عيسى الترمذي، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998 م.
45. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت عبد السَّلام محمد هَارُون، اتحاد الكتاب العرب، 1423هـ- 2002م.
46. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 1426 هـ - 2005 م.
47. ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
48. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط2، 1384هـ- 1964م.
49. ابن قرقول، مطالع الأنوار، ت: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة قطر، ط1، 1433هـ - 2012م.
50. القسطلاني، إرشاد الساري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323 هـ.
51. ابن القيم، زاد المعاد، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط27، 1415هـ -1994م.
52. المباركفوري، تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية بيروت.
53. محمد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، دار المنار، ط2، 1419هـ-1999م.
54. محمد بن علي الإثيوبي، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، دار المعراج الدولية للنشر، دار آل بروم للنشر والتوزيع، ط1.
55. محمد بازمول، شرح مقدمة أصول التفسير لابن تيمية، المكتبة الشاملة.
56. محمد الخضر الجكني، كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري،مؤسسة الرسالة، ط1، 1415ه-1995م.
57. محمد عمر حوية ، نزول القرآن الكريم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
58. محمد عميم الإحسان، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية ، ط1، 1424هـ - 2003م.
59. محمد العوشن، ما شاع ولم يثبت في السيرة النبوية، دار طيبة.
60. محمود محمد خطاب السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1351- 1353هـ.

61. المزي، تهذيب الكمال، ت بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400 – 1980.
62. مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت .
63. مساعد الطيار ، المحرر في علوم القرآن، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط2، 1429هـ- 2008م.
64. مصطفى البغا ومحيى الدين مستو الواضح في علوم القرآن، دار الكلم الطيب ودار العلوم الانسانية ، ط2، 1418 هـ- 1998 م.
65. ابن هشام، السيرة النبوية، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1375هـ – 1955 م .
66. أبو هلال العسكري، معجم الفروق اللغوية، ت: بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، ط1، 1412هـ.
67. وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، ط1، 1406هـ- 1986م.
68. ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.